



من الشعب الياباني
From the People of Japan



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من اليابان ويوزع مع صحيفتي «النهار» و«السفير» بناءً على مذكرة تفاهم وقّعها البرنامج مع الصحيفتين، وعلى موقع الوكالة الوطنية للإعلام. يصدر المشروع النسخة الإنكليزية المترجمة منه مع جريدة The Daily Star.

ملحق مشروع بناء السلام في لبنان

Issue n° 7, February 2015

العدد رقم 7، شباط 2015



© أنور عمرو



سوريا ولبنان: قطيعة متكررة تقارب العنصرية؟

في ضرورة الرواية الموازية أو المضادة
السوريون في عرف المسيحيين اللبنانيين
ليسوا جميعاً «سوريين»
كيف تنعكس الأوضاع السياسية والأمنية على الواقع الإنساني؟
عن وجوه بيروت المتقلبة: نهرب منها إليها
اللاجئون الفلسطينيون من سوريا... المأساة مضاعفة



عنصرية دون عنصرية

مساحة لفهم «الآخر»

«النهار»، و«السفير» و«الدايلي ستار» أن يساهم هذا الملحق بفهم الإنسان لـ «الآخر». من هنا، فإن هذا الملحق يسلط الضوء على المبادرات الإيجابية المتعددة التي أطلقتها المجتمعات اللبنانية المضيفة والنازحين السوريين، والتي قد لا ينتبه إليها أحد في معظم الأحيان. فصل الشتاء الحالي يشهد على العديد من أعمال التعاطف من قبل اللبنانيين تجاه النازحين السوريين الذين يعانون من العواصف القاسية والبرد القارس. وثمة أشخاص من جميع مجالات الحياة والأوضاع الاجتماعية، ومن مختلف الطوائف تضافروا معاً لدعم المجتمعات الضعيفة ما يعكس مرة أخرى حسن الضيافة التي أبدتها لبنان واللبنانيون خلال هذه الأزمة.

لوكا رندا

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

إنه لمن دواعي سروري أن أضع بين أيديكم العدد السابع من ملحق «مشروع بناء السلام في لبنان». هذه المبادرة التي أطلقت منذ عامين تشرك وسائل الإعلام من خلال جمع صحفيين من خلفيات مختلفة للعمل معاً على تعزيز السلم الأهلي، وهي تجربة ملائمة لدولة لطالما افتخرت بحرية التعبير وبساحة إعلامية نابضة بالحياة. وكما هي الحال في أنحاء أخرى من العالم، تؤثر وسائل الإعلام في لبنان على سبل تفكير الناس وفهمهم للأحداث وتفسيرهم لها. ولذا فهي تشاركهم قصص معاناة وفرح، وتنشئ معهم روابط على مستويات عدّة، بغض النظر عن الانقسامات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

نحن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نعتز بأهمية هذا التنوع، ونؤمن بدور وسائل الإعلام في إيجاد مساحات آمنة للأصوات المعتدلة والواعية، ونأمل مع شركائنا في صحف

التعليم أساس لمجتمع متماسك

لدى دعم إعادة التأهيل الضرورية لـ 13 مدرسة رسمية، والتي تشمل تحسين مرافق المياه والصرف الصحي لديها. ويستقبل عدد من المدارس في لبنان الأطفال اللاجئين من سوريا برحابة صدر، ونحن سنواصل دعمها لتمكينها من مواجهة هذه التحديات. وهدفنا من ذلك كله إدخال السعادة إلى قلوب الأطفال.

سيتشي أوتسوكا

سفير اليابان لدى لبنان

كانت عيون الأطفال تلمع. في تلك اللحظة شعرت أنهم استعادوا كرامتهم وثقتهم بأنفسهم. كذلك أدركت أن التعليم هو وسيلة للمحافظة على كرامة البشر وللتخفيف من الألم والمعاناة. وهو يعطي الأمل للأطفال الذين يجلبون بدورهم الفرح لمجتمعاتهم.

إنطلاقاً من هذا المفهوم، تساهم حكومتنا في مشاريع تعليم متنوعة في لبنان. وتعتبر إحدى أولوياتنا تحسين بيئة التعليم ولا سيما مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس. ومؤخراً، أبرمت سفارتنا اتفاقاً مع اتحاد بلديات جبل عامل في الجنوب

كشفت وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا عن سياسة خارجية جديدة لبلادنا تكمن في بناء مجتمعات متماسكة تحارب التطرف وانتشار العنف في أنحاء الشرق الأوسط. وشدد على ضرورة دعم التعليم، والحد من التفاوت في الدخل، وإيجاد فرص عمل للشباب.

والواقع أن التعليم أساسي لبناء مجتمع صلب. وفي إحدى زيارتي إلى مخيم في البقاع العام الماضي، توقفت عند مشهد مثير للإعجاب إذ كان مدرس سوري يسرد قصة للأطفال اللاجئين من سوريا. وفيما كان يروي الحكاية بصوت لطيف،

يُحكى أن..

يُروى أنه ذات عام، هرب لبنانيون حفاة بتجاه شامهم هرباً ممن حوّلوا أرضهم وسماهم كتلاً من لهب، وبقوا فيها معززين مكرمين، إلى حين عودتهم التي حلت سريعاً. يُحكى أنه ذات عام، حلت أعداد كبيرة من السوريين فوق «أرض الأرز» هرباً من لهب

كان يحاصرهم من كل الجهات. يُحكى أن بعض هؤلاء أشعلوا نيراناً في أرض اللجوء. ويُحكى أن معظم اللاجئين ما كانوا إلا أفراداً أسرى فقيرة، باتوا في عراء العوز والبرد والظلم إلى حين عودتهم التي أرادوها وشيكة.

يُروى أن بعض المضيفين زادوا على بؤس النازحين بؤساً، فأضافوا إلى مرارة غربتهم مرارات.

يُروى أن الكثير من المضيفين عملوا بصمت لصون كرامة من فقدوا ديارهم.

يُحكى أن...

هنادي سلمان

مديرة تحرير صحيفة «السفير»

تحكي لي خالتي، الجنوبية، كيف كانت تقصد صفد وعكاً لشراء مستلزمات البيت. كانت تمتطي سهوة جواد وتتجه إلى فلسطين، وتعود في اليوم ذاته. هناك، في الجنوب، كانت العملة المتداولة هي الليرة الفلسطينية.

يروى لي صديقي بكري، البقاعي، أنه حين تمكّن أبوه من تحصيل مبلغ كبير من المال بفضل تجارته، سارع إلى شراء أرض، كعادة القرويين، لأنها الضمانة الوحيدة الباقية. إشتري أرضاً في غوطة دمشق.

حتى وقت قريب، كانت أم محمود وأبنائها يجتازون «نهر لبنان الكبير» مشياً على الأقدام لزيارة أقاربهم في الجهة الأخرى، وربما قضاء فصل الصيف أحياناً، قبل العودة بالطريقة ذاتها إلى حيث صدف وجود منزلها.

يُحكى أنه ذات عام، نزع عدد كبير من الفلسطينيين إلى لبنان. لجأوا إليه، هرباً ممن أشعلوا أرضهم دماراً وناراً، في انتظار عودتهم «الوشيقة».

الإرهاب في لبنان ليس سورياً

المنظمات دخلت عبر بوابات الفقر وعبر بوابات الجهل، لبنانية كانت أم غير لبنانية، وعبر ثقافة مشبوهة تستر بالدين لتمارس الإرهاب بأشكاله المختلفة.

أما في الجانب الاقتصادي، فتبين الأرقام وجود نحو مليون و300 ألف سوري مسجلين في مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يقابلهم نحو 500 ألف سوري غير مسجلين ليس تهرباً من المعاملات والاحصاءات، وإنما لعدم حاجتهم إلى المساعدات التي تقدمها المفوضية ومؤسسات الإغاثة، وهؤلاء يعيشون اليوم بيننا ومعنا، ويساهمون في تحريك الاقتصاد اللبناني الذي يعاني ركوداً كبيراً بسبب عدم قدوم وافدين وسيّاح عرب إليه. كما أن السوريين يستفيدون ويفيدون، كأى مواطن آخر، علماً أنهم لا ينتفعون من خدمات اجتماعية واستشفائية.

من هنا يجب عدم النظر إلى اللاجئ السوري بعدائية ربما تدفعه إلى رد فعل عدائي أيضاً، وربما إلى انتقام يجد مداه لدى المنظمات الإرهابية.

إن الإرهاب، سواء في لبنان أم في أي مكان في العالم، لا جنسيّة له، ولا مذهب له، ولا إنسانية لديه.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

ثمة فارق كبير بين عدم إمكان لبنان استيعاب مزيد من اللاجئين السوريين، وربط اللجوء بالإرهاب الذي يقوده تنظيم «داعش» وجبهة «النصرة».

إن الشكوى من ارتفاع أعداد اللاجئين تعود إلى ضعف إمكانات لبنان وبُناه التحتية والفوقية، وغرقه في الديون، وتقاوعس المجتمع الدولي عن سداد المترتبات التي وعد بها لنجدة اللاجئين، وهم في حالة فقر وعوز، ولا يمكن للدولة اللبنانية بمؤسساتها المختلفة سدّ حاجاتهم.

أما الإرهاب في لبنان فقد تبين، في قراءة للأرقام، أنه ليس سورياً، بل ثمة خوف كبير من أن تثبت لبنانيته، ذلك أن العدد الأكبر من الإرهابيين في الداخل اللبناني هم من أبناء مجتمعنا، وقد تدرّبوا على أيدي «داعش» و«النصرة». والذين يتم القبض عليهم، محرّكين في سجن رومية وفي أمكنة أخرى ومنفذين، غالبيتهم لبنانيون، وبعضهم يلجأ إلى المخيمات الفلسطينية للتخفي من وجه العدالة اللبنانية.

من هنا، ينبغي عدم الخلط وتعميم التهم. فصحيح أن المنظمات التكفيرية قد تستغل حاجة اللاجئين، وخصوصاً الأولاد واليافين منهم، لتجنيدهم في أعمالها العسكرية والإرهابية، لكن الواقع أثبت أن هذه

اللاجئون السوريون في لبنان

كيف تنعكس الأوضاع السياسية والأمنية على واقعهم الإنساني؟

قاسم قصير

منذ اللحظة الأولى لبدء الأزمة السورية وبدء وصول اللاجئين السوريين إلى لبنان، بدأت القوى السياسية والحزبية اللبنانية تتعاطى مع هذا الملف الإنساني والإجتماعي من منظور سياسي وحزبي وليس من منظور قانوني وإنساني وإجتماعي صرف، وكان هذا التعاطي يتغير وفق تغيير الحسابات السياسية، أو بسبب الأوضاع الأمنية اللبنانية الداخلية.

وكي لا تكون هذه النتيجة أو الخلاصة مجرد استنتاج عام، سأحاول تقديم بعض المعطيات من خلال التطورات التي حصلت خلال السنوات الأربع الماضية من عمر الأزمة السورية.



في المرحلة الأولى للأزمة، وكان الرئيس نجيب ميقاتي يتولى رئاسة الحكومة التي تضم قوى 8 آذار وعدداً من القوى الوسطية (الحزب التقدمي الاشتراكي، فريق الرئيس ميشال سليمان)، أعلنت هذه الحكومة اعتماد سياسة النأي بالنفس، وعدم وضع أية عراقيل أمام دخول اللاجئين السوريين، في حين كانت قوى 14 آذار والقوى الإسلامية المتعاطفة مع الثورة السورية، تعلن ترحيبها بهم، وتقدم لهم كل الدعم والإمكانات والتسهيلات.

ورغم أن بعض قوى 8 آذار، وخصوصاً «التيار العوني»، كانت تطالب بوضع سياسة محددة لكيفية التعاطي مع اللاجئين السوريين فإن حكومة الرئيس ميقاتي كانت حريصة على عدم القيام بأية خطوة تنظيمية خوفاً من ردود الفعل في الساحة الإسلامية المتعاطفة معهم.

وفي وقت لاحق، وعندما بدأت أعداد اللاجئين تزداد، راحت بعض الأوساط السياسية والإعلامية، وخصوصاً القريبة من «التيار العوني»، تدعو إلى عدم تسميتهم باللاجئين أو النازحين لأن لهذه التسميات أبعاداً قانونية وتبعات عملية.

أما على الصعيد العملي فقد بقيت عمليات دخول السوريين مفتوحة من دون أي تنظيم أو عقبات قانونية أو عملية.

لكن، بعد استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وتشكيل حكومة الرئيس تمام سلام، وتولي شخصيات من «تيار المستقبل» أو قريبة منه وزارات الداخلية والعدلية والشؤون الاجتماعية، وفي ظل ازدياد عدد اللاجئين السوريين في لبنان، وانعكاس وجودهم على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بعد كل ذلك بدأ وزراء «تيار المستقبل» يتبنون الدعوة إلى ضبط وضعهم وطريقة دخولهم إلى لبنان، وصولاً إلى الموافقة على وقف دخولهم إلا في ظروف خاصة.

وكانت النقمة عليهم تتعاظم عند حدوث تطورات سياسية أو أمنية، ونذكر مثلاً على ذلك: عند حصول الانتخابات الرئاسية في سوريا ومشاركة عشرات الآلاف من هؤلاء اللاجئين فيها، وخصوصاً عبر الذهاب إلى سفارة سوريا في لبنان، وبرز هذا المد البشري على الطريق المؤدية إلى منطقة «الحازمية» شرق بيروت، ارتفعت أصوات قوى 14 آذار و«تيار المستقبل» وبعض القوى الإسلامية المؤيدة للثورة السورية، بالتنديد بهؤلاء اللاجئين، ودعوتهم للعودة إلى بلادهم، وتم اتخاذ قرار في الحكومة بسحب بطاقة اللاجئين من كل سوري يذهب إلى بلاده، وفي المقابل كانت قوى 8 آذار

وانعكاسات وجودهم على الوضع اللبناني اقتصادياً أو إجتماعياً أو أمنياً، بل إن كل فريق ينظر إلى هذا الملف من وجهة نظر سياسية أو حزبية أو أمنية، وكل ذلك ينعكس سلباً عليهم وعلى قضيتهم الإنسانية. ومع تزايد خطورة هذا الواقع في لبنان والمنطقة، لا نجد لقضية اللاجئين أي حضور حقيقي في البرامج السياسية المستقبلية سواء لدى النظام السوري أم لدى قوى المعارضة وكان هؤلاء اللاجئين مجرد أرقام وملفات تستغل لأسباب سياسية، أو لتحقيق مكاسب آنية أو مالية من قبل القوى السياسية والحزبية، وتلك مشكلة خطيرة ينبغي التوقف عندها من قبل الجميع.

وإذا أردنا أن ننظر إلى مسألة التقديرات الاجتماعية والمساعدات للاجئين من قبل بعض الجهات السياسية أو الحزبية أو الجمعيات الانسانية المرتبطة بقوى سياسية، فإننا نلاحظ بشكل عام أن معظم هذه التقديرات مرتبطة بواقعهم السياسي والحزبي، وموقفهم من النظام السوري أو المعارضة السورية، فيتم تقديم المساعدات لهم من منظور سياسي أو حزبي وليس من منظور إنساني. وحتى الآن، ورغم مرور أربع سنوات على الأزمة السورية، وفي ظل وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين، لا نلاحظ وجود رؤية موحدة لدى القوى السياسية والحزبية تجاه هذه القضية، ولا توجد إحصاءات دقيقة حول واقع هؤلاء اللاجئين،

تحتفل بهم، وتشيد بمواقفهم ودورهم ودعمهم للرئيس بشار الأسد. من جانب آخر، وعند حصول أحداث أمنية سواء ما جرى في بلدة «عرسال» أم في بعض المناطق كحصول جريمة قتل من قبل شخص يحمل الجنسية السورية، كان اللاجئين السوريون يدفعون ثمن هذه الأحداث عبر التضييق عليهم أو تعرضهم للاعتداءات المباشرة، أو طردهم من القرى والبلدات، وعند حصول التفجيرات الأمنية في بعض المناطق وخصوصاً في الضاحية الجنوبية، كانوا أول من يدفع الثمن، وقد عمدت بعض البلديات إلى اتخاذ إجراءات أمنية وإدارية في حقهم تشمل كيفية تنقلهم وسكنهم، وإجراء إحصاءات عنهم.

في ضرورة الرواية الموازية أو المضادة

زياد ماجد

تتزايد في لبنان في الآونة الأخيرة الإجراءات التي تستهدف السوريين والفلسطينيين الوافدين من سوريا. وتتراوح الإجراءات هذه بين «الإداري» الهادف إلى تعصيب دخولهم، وتعصيب تجديد إقامات من دخل منهم، و«الأمني» الواضع مخيمات أو تجمعات نزوح لهم تحت رقابة مشددة.

وتُرافق الأمر مجموعة ممارسات وقرارات وتقارير صحافية يصحّ وسمّها بالعنصرية، إذ تسعى إلى إسقاط أحكام وتنميطات على مئات الألوف من الأشخاص بسبب هويتهم أو لونهم أو سلوك البعض منهم، كما تسعى إلى عزلهم عن سواهم وإيجاد مواقيت يومية لا يحقّ لهم التجوال خارجها في الحيز العام.

ومع إقاماتهم وحقوقهم والالتزامات تجاههم، فيقدمها للسلطات اللبنانية، ويتوجّه بها أيضاً إلى المنظمات والمؤسسات الدولية المُفترض أن تلعب أدواراً أكثر تقدماً للتخفيف من معاناة مئات الألوف البشر...

أو «مضادة» للرواية السائدة حول مسألة اللاجئين، ويؤسس لعلاقة مختلفة مستقبلاً بين مجموعات من الشعبين. وربما يكون فاتحةً لجهد رصين يُعدّ لاحقاً سلّة أفكار بديلة حول سبل التعامل مع وفود النازحين

غير أن الإجراءات والممارسات هذه لا تختصر المشهد السوري لبنانياً بأكمله، ولا يمكن اعتبارها بالتالي مؤشراً وحيداً بشكل التعامل اللبناني مع اللاجئين السوريين. فالتفاعل الإنساني والثقافي والسياسي بين قطاعات من مواطني البلدين موجود، والكثير من العلاقات والمبادرات والأنشطة المشتركة تتطور في سياقه، إلا أن تأثيرها يظل محدوداً إن قورن بتأثير القرارات والإجراءات «الإدارية»، كما أن وقعها يبقى أقلّ من وقع التصريحات السياسية والحملات الإعلامية التي تستهدف اللاجئين.

والتفاوت المذكور بين جانبي المشهد ليس «مفاجئاً» تماماً، ولو أنه مستنكر. فالانقسام الطائفي اللبناني تجاه ما يجري في سوريا يعزّز الجانب الأول، وتراكم الأزمات السياسية والمعيشية يجد في توجيه الاتهامات متنفساً لدى أفرقاء عديدين يحملون غيرهم المسؤولية عمّا يُصيبهم. ومزيج العنصرية والكراهية الطبقية يجعل استهداف قسم كبير من اللاجئين يسيراً إذ هم معدومو الحماية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية (والسياسية). وكلّ هذا لا ينفي صعوبة الأوضاع واستثنائيتها في بلد مرّ بتجارب حروب أهلية وإحتياجات واحتلالات خلّفت عند كثرة من الأفراد والجماعات فيه مخاوف وهواجس مختلفة، كما أنه من غير السهل أصلاً التعامل مع كارثة بحجم الكارثة السورية التي دفعت إلى لبنان بلاجئين صار تعدادهم يجاور اليوم ربع تعداد السكان.

يقودنا ما ذكر إلى خلاصة أولية تبدو متشائمة، مفادها أن الوضع الراهن يدور في حلقة مُفرغة: فمرور الوقت يعقد الأمور أكثر، ويزيد من الأزمات الإنسانية في تجمعات اللاجئين وفي المناطق اللبنانية الحاضنة لهم بقاعاً وشمالاً، وهي في الأساس فقيرة، والتطورات العسكرية والأمنية المتلاحقة في الأشهر الماضية على الحدود اللبنانية السورية الشرقية تجعل النقاش الوطني حول انخراط أكبر حزب لبناني منذ سنوات في المعارك دفاعاً عن النظام السوري أكثر صعوبة وتشعباً وتوتراً، ولو أنها لا تُعدّل في شيءٍ تراتبية المسؤوليات عمّا آلت إليه الأمور. كما أن الإجراءات والمقولات العنصرية التي قد تستمرّ في الظهور بين الحين والآخر، وبعض الردود الانفعالية عليها أو المحمّلة كراهية مضادة، ستواصل على الأرجح حصارها للمبادرات الإنسانية وللأنشطة الاجتماعية والثقافية اللبنانية - السورية التي تُظهر معاني التفاعل والتضامن، وتتيح إغناءً ثقافياً وحيويّة إبداعية، يعرف محبو المسرح والسينما والموسيقى والفنون عموماً مدى مساهمة سوريين مقيمين في لبنان في إنتاجها.

لذلك، ولكي لا يتمّ التسليم بسيادة التشاؤم المذكور، أي الجانب الأكثر بروزاً حتى الآن في المشهد السوري لبنانياً، لا بدّ من المزيد من الجهد ومن التنسيق بين العاملين في الحقول الحقوقية والثقافية والبحثية الراضين للعنصرية وللمقاربات التبسيطية. فإعداد الطعون القانونية بالقرارات المخالفة للدستور اللبناني ولشركة حقوق الانسان وللمواثيق الدولية التي وقّعها لبنان، يفترض اختصاصاً يُتيح التصدي لوضعها. والتغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات التي تُبرز أهمية المساهمات السورية في الحياة الثقافية في لبنان يجدر تشجيعها وتعميمها. وإجراء الدراسات العلمية للخوض في القضايا الاقتصادية وفي التحديات المعيشية والأمنية نتيجة اللجوء السوري، وتفكيك مقولات وأرقام مزلّلة تركزت في الحقبة الماضية، مطلوب لإظهار حجم المبالغات والمغالطات في الخطاب «الرسمي» حول القضايا المذكورة.

وإذا كان ما ذكر لا يكفي لمواجهة الوضع القائم وإشكالياته، إلا أنه قد يُشكّل مادة للبدء في مواجهة كهذه. وهو في أي حال يُبرز رواية «موازية»



السوريون في عرف المسيحيين اللبنانيين

ليسوا جميعاً «سوريين»

وسام سعادة

«السوريون» ليسوا كتلة واحدة، ولا «اللبنانيون» بطبيعة الحال، فهل هم كذلك في عيون بعضهم البعض؟

السوريون اللاجئون أو المقيمون في لبنان لا يختلفون فقط في ما بينهم بحسب طبقاتهم الاجتماعية، وطوائفهم الدينية، وتحدياتهم المناطقيّة، وانتماءاتهم السياسية، وأسباب وجودهم، ومواقفهم العاطفية من الجار الصغير وأبنائه، لكنهم ينقسمون أيضاً بحسب نظرات اللبنانيين إليهم، بل هم في مرآيا الكثير من اللبنانيين، لا سيّما المسيحيين منهم، ليسوا جميعاً «سوريين».



يوم استقلت البلدان عن الانتداب الفرنسي، كانت الجغرافيا السكانية، أكثر منها الديموغرافيا، لا تزال تتيح تصدّر الموارد للمشهد الإجمالي، لكن عدد المسيحيين في سوريا، وقتذاك، كان أكبر من عددهم في لبنان، وفي الوقت الذي يروى فيه الكثير عن تمّنع البطريركية المارونية عن توسيع حدود لبنان لتشمل نسبة من الروم الأرثوذكس في وادي النصارى، والكثير من هذا المرويّ أسطوري بامتياز، إلا أن عدد المسيحيين في سوريا وحضورهم كان يشعر مسيحيي لبنان بأمرين في وقت واحد: الاطمئنان إلى أنّ سوريا لها أيضاً وجهها المسيحي، غير المقتصر على أركيولوجيا بدايات المسيحية، الشعور بأنّ الكيانية اللبنانية باتت صلبة إلى درجة يشعر فيها المسيحيان اللبناني والسوري باختلافهما. صحيح أنّ ميشال شيحا أضاف إلى تعريفات الكيانية اللبنانية أنّها ملاذ لأقليات مضطهدة، لكنه أضمّر «عدم المجاورة»، أي الأرمن والسرّيان والأشوريين، وليس الكتلة الأساسية من مسيحيي سوريا.

إن الاستقلالية الكيانية بين البلدين كانت تتحدّد إلى حد كبير بالاستقلالية النفسية في كل منهما. والوعي بالقسمة الكيانية لم يكن بهذا القدر عند دروز البلدين مثلاً، مع ما للدروز من دور تأسيسي للفكرة اللبنانية. كل شيء تبدّل اليوم. فقد انقضى عهد التصدّر الماروني في لبنان، لكن التصدّر العددي للمسيحيين السوريين على المسيحيين اللبنانيين لم يعد معطى ارتكازياً منذ وقت طويل. وخسارة العراق وسوريا لنسبة كبيرة من مسيحييهما لم تستفد منها الديموغرافيا المسيحية اللبنانية إلا بنسبة خجولة. في الوقت نفسه، تلاشى الشعور بالانفصال الكياني بين مسيحيي بلدان المشرق. «إنهم يلبسون ويأكلون مثلنا»، صرت تسمع. وتزايد الشعور بالمشترك المسيحي المشرقي، ليس فقط بسبب توظيف العماد ميشال عون وتياره لهذا المعطى، أو تطبيق مقولة «حلف الأقليات»، بل لأنها النتيجة التلقائية لتهاافت الكيانات.

والواقع أن أساليب تناول المسيحيين للاجئين السوريين تقاس بمستويين. مستوى يجري فيه الحديث عن «السوريين» ككل. فقبل ذلك، في أعوام الحرب اللبنانية والوصاية، كان المفضل هو الحديث عن «السوري» بالمفرد الإطلاقي، لتعني في وقت واحد حافظ الأسد، والجيش السوري، والعمال. اليوم تراجع الكلام عن «السوري» بهذا الشكل، وصار الحديث عن «السوريين» بالجمع، للإشارة إلى الوطأة الديموغرافية ومضاعفاتها. أما المستوى الثاني فيميّز جدّاً بين «السوريين» ولا يجعلهم، كلّهم، «سوريين» عندما يستخدم هذا التعبير.

فإذا كان تركّز اللاجئين الأكبر هو في المناطق ذات الكثافة السنية شمال وشرق لبنان، والوطأة المعاشة يومياً هي في هذه المناطق، إلا أنّ «السوريين» هم بنظر المسيحيين والشبيعة اللبنانيين «كتلة سنية»، ومشكلتهم مزدوجة: أنهم ليسوا لبنانيين، لكنهم، كالفلسطينيين، أعضاء محتملون في الطائفة السنية اللبنانية.

حالياً، الأكثرية المطلقة من القاطنين في لبنان من مختلف الجنسيات هم من السنة، وهذا الأمر تعبّر عنه أنماط الوعي الطائفي بأشكال مختلفة، وكثير منها محتقن. ولا يقلل من ذلك تشكّل سلبية سنية لبنانية حيال اللاجئين، كما أنه من المفارقات اللبنانية ظهور من يلوم السوريين على

العنصر اللبناني نفسه، إذ ليس هناك «عنصرية لبنانية جامعة»، بل عنصريات لكل منها مشكلتها مع «السوريين» بالتداخل مع مشكلتها مع آخرها اللبناني أيضاً.

قد يوحي اجتماع العنصريات في لحظة بعينها، بأننا على عتبة قناعة، ولو بشكل سلبي، بأن اللبنانيين باتوا شعباً قائماً بذاته، وأن ما فرقته الوصاية والثورة السوريتان يوحد الخطر الديموغرافي، لكنه تصور مخادع، ذلك أن الوعي الطائفي فيه خبث حيوي: هو من جهة، يأخذ التقسيم الكولونيالي بين سوريا ولبنان على محمل الجد أكثر بكثير مما هو عليه الحال، لكنه يعود من جهة أخرى، فيكسر الحدود القطرية بمعرفته، وتوظيفاته، وشهواته.

ثورتهم ضد نظام بشار الأسد، وفي المقابل ثمة من يلومهم على فشل ثورتهم في الإطاحة به، وبذلك تتغذى السلبية العامة، وبعضها هجومي، من منطلقين متناقضين.

«السوريون» في عرف المسيحيين شيء، و«المسيحيون السوريون» شيء آخر، فهم، اجتماعياً، بالنسبة إلى المخيال اللبناني، وليس فقط المسيحي، «لبنانيون أيضاً»، أي أكثر السوريين (ت)شبهاً باللبنانيين. في الوقت نفسه، نرى أن الانقباض الحاصل من ارتفاع عدد اللاجئين يتقاطع مع كونهم بأكثرية، من الطائفة السنية، أي من ثلاثة ثلاث في التقسيم اللبناني، لكن بما يجعل السنة في لبنان ثلاثة أصنافاً أيضاً: اللبنانيين، السوريين، الفلسطينيين.

ثمة بالتأكيد مشاعر عنصرية، بل «عرقية»، تجاه اللاجئين السوريين، إذ يجري «ابتداعهم» كعنصر مختلف عن «اللبنانيين»، لكن ذلك لا ينتج

سوريا ولبنان: قطيعة متكررة تقارب العنصرية؟

منير الخطيب

قلّة من اللبنانيين تعرف أنّ «شارع القلعة» في بيروت سُمّي على اسم سجن في المحلة نفسها، كان قد بناه العثمانيون واستخدمه الفرنسيون، وبقي في عهدة الدولة اللبنانية إلى سبعينيات القرن الماضي. وتحوّل السجن، اليوم، إلى «ثانوية زاهية قدورة الرسميّة»، وهي، للمفارقة، من المرآت النادرة التي يتحوّل فيها سجن إلى مدرسة سواء في لبنان أم في العالم العربي.

من الانتقال إلى لبنان، علماً أنّه هو كان يصطاف في عاليه. أما وزير المال السوري خالد العظم، نجم قرارات إغلاق الحدود بين البلدين بين الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، فانتهى به الأمر منفياً من سوريا إلى لبنان.

الإجراءات الحدودية بين البلدين، شهدت أياماً صعبة وصلت إلى حدّ القطيعة، وغالباً ما كان القرار بذلك من الجارة الكبرى. وبرغم الأزمات والتباعد السياسي بين البلدين، بقيت العلاقات مميزة، ولم تصل إلى قطيعة كاملة، أو إلى تباعد يسمح بمرور قرار كقرار تأشيرة الدخول، وهي تبقى تأشيرة، ولو اعتبرها الأمن العام إجراءات لتنظيم دخول السوريين. مسار الأزمة بين البلدين الذي أوصل إلى التأشيرة ليس ابن ساعته. بالطبع هناك تراكمات من أيام الحرب الأهلية مروراً باغتيال رفيق الحريري إلى الموقف من الحرب في سوريا. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، انتشرت في البلدات اللبنانية والقرى، مسيحية أم مسلمة، مع المقاومة أم ضدها، لافتات تدعو العمال السوريين إلى الامتناع عن التحوّل مساءً. قرى أخرى رفضت تأجير مساكن للسوريين، أو حتّى منعتهم من الدخول. تلك الإجراءات على شدتها وتمييزها، هي قرارات سياسية بامتياز، وتضع اللبنانيين أمام اختبار أن تتحوّل عصبيتهم السياسية إلى عنصرية ضدّ السوريين يدفع ثمنها الأبرياء من الطرفين. ويبقى أن ما حصل وصمة عار تثقل الأجيال الآتية.

«شعبان في نصف بلد». بين لبنان وسوريا، كلّ شيء إلا الحدود. النزوح كان متبادلاً منذ نشأتها القانونية. مناطق سورية كاملة أسسها لبنانيون. وفي لبنان، قطاعات اقتصادية واسعة أقامها سوريون. حتى العملة في البلدين كانت تصدر عن مصرف واحد هو «بنك سوريا ولبنان»، والمصرف لم يكن لبنانياً ولا سورياً، بل كان فرنسياً. وقبله فرض الانتداب على البلدين العملة المصرية، ومنها جاءت كلمة «مصري». وقبلها تعاملنا بالقرش العثماني. وبقي الحال على هذا المنوال إلى منتصف القرن الماضي، عندما انفصلت العملتان، واختلف البلدان على تقييم نقديهما، وتسبب الخلاف كالعادة بإغلاق الحدود. وعندما تغلق الحدود نعني النقاط الرسمية، لا ما بعدها أو ما قبلها، والتي بقيت مفتوحة للرائح والغادي، بحثاً عن عمل أو حاجات. وبسبب التفاوت في الأسعار بين البلدين اختلفت الحكومتان، أغلقت الحدود أيضاً. وأحياناً تغلق الحدود بسبب الرسوم الجمركية اللبنانية في مرفأ بيروت وطرابلس، ما يرفع سعر البضائع الوافدة إلى سوريا، وفي أحيان أخرى لأن شركات لبنان تملك حصيرة استيراد مواد أو أدوية يحتاجها السوريون ويتحكّم بها اللبنانيون.

ومرة أغلقت الحدود بسبب مواقف سياسية متعارضة بين الحكومتين وانتهاجهما سياسات متناقضة في مرحلة الانقلابات السورية. وأغلقت أيضاً، بسبب ما ينشر من انتقادات لاذعة في الصحف اللبنانية ضدّ النظام السوري. وحاول البلدان تنظيم مرور العمالة القادمة من سوريا، وفرضوا رسوم انتقال، وحددوا كمية العملة المنقولة أو التي يحملها الأفراد. وفي إحدى المرآت، منع الرئيس شكري القوتلي المصطافين العرب

وقلّة من اللبنانيين أيضاً، تعرف أنّ الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد سُجن عام 1961، في «سجن القلعة»، بعد فراره من سوريا إلى لبنان عن طريق مرفأ طرطوس، في أعقاب الانقلاب على الوحدة السورية - المصرية، ومن ثمّ سلّم إلى السلطات السورية التي سجنته في سجن «المزة»، وعاد وخرج منه ليتدرّج في المناصب الرسميّة وصولاً إلى رئاسة الجمهورية.

وقبل فرار الأسد إلى لبنان، وبعد تسليمه إلى السلطات السورية، أغلقت الحدود بين البلدين عشرات المرآت، وفي بعضها كان الإغلاق إلى آجال غير محددة، لتعود وتفتح من جديد، وعادة ما كان الإغلاق يستمر لأيام محدودة، وفي بعض الأحيان استمر قرابة ثلاثة أشهر كاملة. وفي مقابل هذه الإغلاقات المتكررة، عرفت الحدود بين البلدين فلتاناً مطلقاً، وشرّعت بشكل كامل أيام الوجود العسكري السوري في لبنان، وإن احتفظت النقاط الحدودية الرسمية برصانتها، وقيامها بمعاملات الدخول والخروج بحسب القوانين المرعية. بعد الانسحاب السوري، انضبطت الحدود إلى حدّ ما، لتعود مع «الربيع السوري» وتفتح على مصراعها، ويتعرف اللبنانيون على نقاط عبور جديدة، غير رسميّة، يهرّب عبرها الإرهابيون وأطنان البضائع والأسلحة، وبطيعة الحال آلاف النازحين. إشكالية الحدود بين البلدين، عُمرها من عمر استقلالهما. والكلام في عاصمتي البلدين عن الحدود، هو غيره بين سكّان الشريط الحدودي الممتد من النهر الكبير في الشمال، وصولاً إلى شبع في الجنوب. هذه الإشكالية عرفت أكثر من عنوان: «من الانفصال الكامل إلى تمام الاتصال والوحدة». وفي عهد الأسد «شعب واحد في بلدين»، واليوم صار الشعار



عن وجوه بيروت المتقلبة: نهرب منها إليها

محمد العطار

غالباً ما ترتبط الممارسة العنصرية بقلّة معرفة ممارسيها لضحاياهم، فبينما تكون المعرفة عملية تنويرية استيعابية تحيط بالظروف والتاريخ والخلفيات، ترتبط قلّتها أو التقليل المتعمّد منها بالموقف التعميمي والجاهز. وفي الحالة اللبنانية - السورية يظهر أن اللبنانيين يتفردون بهذا التسطّيح المعرفي تجاه اللاجئين السوريين. وفي الحقيقة، فإن شرط جهل الآخر يُستوفى من قبل طرفي العلاقة، إلا أن الممارسة غالباً ما تظهر أحادية الجانب.



في البروفة الأولى لمسرحيتنا «أنتيغون»، التي قُدمت على مسرح المدينة في بيروت منتصف شهر كانون الأول المنصرم، وقفتُ في مواجهة 43 امرأة سورية قُدمن من مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، ليشركن في إعادة تأويل تراجيديا سوفوكليس. وعلى لوح أبيض صغير، قمتُ بكتابة السؤال التالي: «لماذا ترغبن في الاشتراك بهذه المسرحية؟».

لم أكن أتوقع أن من بين الإجابات التي تنوّعت بين رغبتهن باكتشاف المسرح، ومشاركة قصص الحرب وشقاء حياة اللجوء، أن تكون أكثر الإجابات تكراراً، تلك التي تعلن رغبتهن في مخاطبة جمهور لبناني يعتقدن أنه يراهن فقط بوصفهن مُعدّيات، جاهلات، يحملن أفكاراً مُحافظّة ومُغلقة. «بدنا نقول للجمهور اللبناني إنو كان عنا حياة منيحة وبيوت وأشغال، ونحن مالنا شحادين، وعنا كرامة»، قالت منى التي نزحت من بيتها في الريف الدمشقي، بعدما فقدت ابناً إثر صراعٍ مريرٍ مع المرض في ظروف حصارٍ قاسية.

«بدي يشوفونا بالصورة اللي بتشبهنا أكثر»، قالت وفاء التي هجرت مع عائلتها حينها في أطراف حلب الذي تحوّل خط جبهة، وهي أمٌ لخمسة أولاد، كانت تدير بقالية ملحقة ببيتهم الذي لا تعرف اليوم ماذا حل به. والحق أن إصرار النساء على إعطاء الأولوية لهذا الخطاب كان مفاجئاً، إذا إنني توقعت أن تكون حكايات الحرب والفقدان حافزهن الأول للبوخ ولصناعة نسختنا عن «أنتيغون».

طوال ثلاثة أشهر، عمر مشروعنا المسرحي، كنتُ أتعلّم كيف تشكل المواجهات شبه اليومية التي كانت النسوة يخضنها في وجه تعليقات عنصرية أو نظرات متعالية، جزءاً كبيراً من سرديات الاضطهاد التي حملنها. ليست وحدها إذن حكايات القمع والحرب وخسارة الأحيّة التي كانت حاضرة في البروفات، فقصص السوريين المسحوقين في كانتونات الفقر البيروتية كانت كذلك حاضرة بقوة معنا. ووجدت نفسي أنا السوري ابن الطبقة الوسطى، اللاجئ أيضاً في بيروت، أتعلّم من خلال العمل معهن، كيف تقوم العنصرية في جوهرها على معايير طبقية شديدة الرسوخ. فرموري في الشارع ببساطة لم يكن كمروهرن، ودوائري الاجتماعية مهما تنوّعت تبقى مختلفة عن دوائرهن. ويجدر القول أن السوريين في لبنان، كما اللبنانيون بالطبع، طبقات، ويتجولون في دوائر تكاد تكون محكمة الإغلاق.

عندما توقف الباص الذي يقل النساء المُتدربات لينزلهن في شارع الجميزة، حيث كنا نعمل ذلك اليوم، أدى هذا إلى تعطّل حركة السير للحظات، كانت كافية ليجنّ جنون سيدة تقود سيارتها الفارحة وتصرخ بالنساء: «شو جابكن لهون إنتو؟» كان هذا المشهد محرّضاً لآخرين في الشارع ليتدخلوا، فيصّبوا بدورهم غضبهم على النساء بمظهرهن الغريب عن هذا الحي. غضب السيدة ومن واكبها لاحقاً، كان يضمّر دهشة ممزوجة باستنكار. فماذا تفعل مجموعة من النسوة المحجّبات، ملبّسن المتواضعة في هذا المكان من بيروت؟ لماذا يتجمعن هنا؟ أليس لهؤلاء أماكن معتادة يرتادونها ولا يخرجون منها؟

كنتُ ومن معي قد سبقنا المجموعة إلى مكان التدريب، ففاتنا حضور هذه الاستعراض القصير في الجميزة. كانت فاطمة أولى الداخلات من النساء، اقتربت مني لتقول بابتسامة حزينة: «عن جدّ شو عم بنعمل هون نحن؟».

تكرر الأمر في كل مكان تقريباً ذهبنا إليه في المدينة، وبالقدر الذي كان يربكني حدوث ذلك، كان يزيد النساء إصراراً على المضيّ قدماً في عملهن. في غالب الأمر كن يستحضرن هذه الحوادث كنوادير مضحكة في البروفات. كيف استطعن مغالبة مثل هذا القهر؟ أعتقد أن الجواب كان يأتي من آخريين، لبنانيات ولبنانيين كنا نصادفهم باستمرار، فيبتسمون لنا على الدوام، ويقدمون يد العون كلما استطاعوا ذلك. لم نكن لنمضي

بدون هؤلاء أيضاً. فالعالم، وبيروت حصتنا القسرية فيه، سيكون موحشاً حقاً بدونهم. بيروت اللدودة، المتوترة أبداً، بقيت تعاند تحوّل الوحشة والقسوة في قلبها، تعيد لنا على الدوام، عبر أبنائها، أملاً كنا خسرنه لتوّ جراء اصطدامنا بأبناء آخرين لها.

قبل أيام من العرض، قدمت فرح، التي اضطرت إلى ترك بيتها وأرضها في ريف حلب، لتمكث مع زوجها وأطفالها الأربعة في غرفة رطبة في شاتيلا، وطلبت مني إضافة قصة جديدة إلى حكايتها التي ترويها في المسرحية. قالت إنها لا بد من أن تتحدث عن جارتها اللبنانية أم خالد، التي جعلت من حياتها مُمكنة في المخيم، مصرّة على أن مسرحيتها ستكون ناقصة بدونها. حاولتُ جاهداً أن أقنعها بأن نصنا قد انتهى، لكن أم خالد هي بيروت فرح، فلعل منا بيروته الحميمة التي يلجأ إليها حين تضيق عليه شوارع المدينة القاسية.

إن قرار الأمن العام الذي صدر في 2014/12/31، جاء ليذكر من جديد بأن التمييز يطاول الفقراء أولاً. هذا القرار المُجحف الخاص بتنظيم دخول السوريين إلى لبنان، ومع الثغرات المتروكة فيه عمداً، يقول مواربة إن لا مشكلة أمام الميسورين في الدخول إلى لبنان، أو حتى في تسوية أوضاعهم فيه. أما الفقراء والشغيلة والهاربون من القمع، فهي حدودٌ أخرى تغلق أمامهم أو تدفعهم إلى الرحيل إلى وجهات مجهولة! والواقع أن التمييز ضد اللاجئين هنا يتخذ منحىً أشدّ خطورة، فهذه المرة ليست هي فقط ممارسات عنصرية من أفراد أو حتى منابر إعلامية تستخدم خطاب الكراهية ضد الوجود السوري. إنه قرارٌ حكومي، مدعوم من نخب سياسية في لبنان.

ها هو لبنان يضيق بنا أكثر فأكثر، لكننا مجدداً لا نجد ملجأً من قسوته إلا عند أبنائه. يسارع لبنانيون أفراداً وجمعيّات إلى مناهضة هذا القرار وإبطاله. يقام اعتصامٌ أمام المتحف، وحملات في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وفي وسائل التواصل الاجتماعي. ينطلق تحرك قانوني من المفكرة القانونية مصحوبة بجمعيّات أخرى معها، للحدّ ضد هذا القرار. فهؤلاء يشاركون السوريين قلقهم ويقدمون دعمهم اللا مشروط لهم، مذكّرين بأننا سوبه نواجه أخطاراً عظيمة إن استسلمنا لسياسات التمييز وخطاب الكراهية، وأنا وإن كنا لسنا في موقع قوة اليوم في بلاد تمزقها الحروب وتطحنها مصالح نخب سياسية، لكننا لسنا قلّة، وبالتأكيد لسنا ضعفاء، لذا لا نملك إلا أن نعمل معاً ليسود وجه بيروت المحتضن للغريب على وجهها الآخر النابذ له، حتى لو بعد حين.

عنصرية دون عنصرية

عامر أبو حامد

غالباً ما ترتبط الممارسة العنصرية بقلّة معرفة ممارسيها لضحاياهم، فبينما تكون المعرفة عملية تنويرية استيعابية تحيط بالظروف والتاريخ والخلفيات، ترتبط قلّتها أو التقليل المتعمّد منها بالموقف التعميمي والجاهز. وفي الحالة اللبنانية - السورية يظهر أن اللبنانيين يتفردون بهذا التسطّيح المعرفي تجاه اللاجئين السوريين. وفي الحقيقة، فإن شرط جهل الآخر يُستوفى من قبل طرفي العلاقة، إلا أن الممارسة غالباً ما تظهر أحادية الجانب.

كثُر من السوريين الذين لجأوا إلى لبنان لم يغيروا هذه النظرة الاستعلائية التي ترى هذا البلد بلداً هامشياً وتافهاً، بل سعى بعضهم إلى تكريسها بوصفها واقعاً كواقع نظام الأسد المديد ذاته. هذا كله، إضافة إلى الخطاب المعادي للاجئين، لم يساعد السوريين كثيراً في فهم المجتمع اللبناني المعقد والمتنوع. بل على العكس، هذه المرويات عسّرت تأقلمهم مع البلد الجديد والمختلف لناحية الانفتاح على الغرب ومساحة الحرية غير المألوفة على قادمٍ من سوريا الأسد. في طرفي العلاقة، ثمة جهل متبادل وتعويمٍ للكليشيه الكارهة. واللبنانيون والسوريون لم تُتَح لهم فرصة التعرّف على بعضهم البعض في ظروف غير استثنائية. فالاحتلال الأسدي قدّم السوري جندياً سارقاً ومُستبيحاً للبنان، كما أن الأيديولوجيا البعثية كرسّت اللبناني مُستباحاً وضعيفاً. أما الثورة السورية فلم تقترح رؤية سورية جديدة للبنان، والماكينة السياسية والإعلامية اليمينية في لبنان لم تتوقف لحظة عن بث الخطاب الكاره. وكلتا الروايتين لم تتم معالجتهم ولم يتم تجاوزهما، وثمة تاريخ طويل يقبع في صدور كلا الشعبين. وإذا كان النظام السوري هو أكثر صنّاع هذا التاريخ قديماً، فهل تفتح نهايته باباً جديداً للتعارف بين اللبنانيين والسوريين؟

عن لبنان وأهله مُقللة المعرفة أيضاً، ومُغلباً عليها الطابع التعميمي، السطحي والعنصري في بعض الأحيان. ولا يهدف القول هنا إلى الخروج بخلاصة مفادها أن هناك عنصرية مضادة، بل هو محاولة لفك الالتباس عن هذه الإشكالية التي تظهر في الإعلام كأنها جوهر لبناني مطلق الشر مضاد لجوهر سوري مطلق البراءة، وأن الممارسة بُنيت على فروق «ماهوية» بين أهل البلدين. الرواية التي كان يحملها كثيرٌ من السوريين عن لبنان وأهله قبل الثورة السورية لم تشهد تحوّلاً كبيراً سوى أنها أصبحت غير نافذة إلى العلن بسبب الظروف القائمة، لكنها في مضمونها هي رواية البعث الأصلية عن اللبنانيين بوصفهم سطحيين، طائفين، وعملاء للغرب. وهذه النظرة بحد ذاتها تتجاوز التعميم الخاطئ لتؤسس للعنف واستباحة لبنان وشعبه، خصوصاً عندما تُعزز بالممارسة التشبيحية العنصرية القائمة على تصديق أن اللبنانيين بسبب طبيعتهم العميلة، لهجتهم المائعة، وانشغالهم بتفاهات الغرب، لا يمكن أن يستقيموا إلا بالبسطار العسكري السوري حصراً. والواقع أن كثيراً من اللبنانيين تعرضوا في وقت سابق للتهكم على لهجتهم ومظاهر شبابهم الغربية أثناء الاحتلال الأسدي. وفي وقت أقرب أيضاً، يظهر أن هناك موالين ومعارضين سوريين يتمنون عودة هذا الاحتلال.

وإذا أردنا مقارنة هذه العلاقة، فإن مجاز المضيف والزائر قد يكون أقرب إلى الحقيقة من الرواية الرائجة في الإعلام، كما هو أدق من التفكير بالعلاقة من منظار الممارسات العنصرية، لأنّ مقومات الفكر العنصري غير متوافرة بين البلدين المتجاورين والمتداخلين. لذلك عندما نمر على مرويات متداولة عن لون بشرة العمال السوريين، أشكالهم ورائحتهم، نكون بصدد ممارسة عنصرية مُستعارة من نماذج عالمية سيئة للتعبير عن النقمة على الوجود السوري، وليس بصدد مشكلة تخالف هوياتي. فالعلاقة بين المضيف والزائر غالباً ما تبدأ ودئيةً، لكنها سرعان ما تتحول علاقة غير متوازنة في حال أصبح الزائر مُقيماً قسرياً غير قادر على المغادرة، والمضيف متدمراً وعاجزاً عن تحمّل أعباء الزائر أو طرده. هذه العلاقة في شكلها المزمن تفرز طرفيها إلى قوي وضعيف حُكِما بالوجود في المكان ذاته، فالزائر لا يستطيع التمرد على مضيفه وإلا سيصبح مُحْتلاً، والمضيف سيستغل موقعه للضغط على الضيف بكل الطرق أملاً بالتخلص منه.

لكن، قليلاً ما يتم تناول الطرف الآخر من هذه العلاقة خارج ثنائية الضحية أو المُعتدي. فصحيح أن الضيوف التزموا ببروتوكول المضيف، وتحملوا الإهانات من أجل الحفاظ على حياتهم خارج القتل اليومي في بلدتهم، لكن هؤلاء القادمين من البلد الكبير إلى الصغير يحملون روايةً



اعترفوا

ريتا ضو

كانت «عاريا»، مسقط رأسي الجميل في قضاء بعبداء بجبل لبنان، تبعد حوالي خمسين كيلومتراً عن «الشام»، مسافة ساعة ونصف الساعة على الأكثر بالسيارة. ومع ذلك، لم تطأ قدماي ذلك البلد القريب البعيد في تلك الأيام.

كان منزلنا يقع على طريق الشام، تلك الطريق التي قيل لي يوم كنت طفلة، إنها سميت كذلك «لأنها تقود إلى الشام»، وهي كانت تشهد حركة ذهاب وإياب لا تنقطع، لسيارات وباصات وشاحنات، يحمل بعضها لوحات سورية. لكني لم أفكر يوماً بالذهاب إلى سوريا.

أعترف... لم أرغب مرة بزيارة سوريا.

ثم انتقلت من «عاريا» إلى «جونية»، ومنها إلى خارج لبنان لسنوات... وصارت سوريا بعيدة أكثر. المرة الوحيدة التي قصدت فيها دمشق كانت في عام 2009، من أجل تغطية إعلامية استمرت يومين. وهذان اليومان لم يغيّرا كثيراً مشاعري تجاه سوريا وأهلها.

واكتشفت أنني بقدر ما أتعاطف مع السوريين الحاملين بالديموقراطية والحرية والمناضلين لأجلها، أتفهم أولئك المدافعين عن الرئيس بشار الأسد لأنهم لا يرون بديلاً له إلا التطرف. نحن أيضاً في لبنان منقسمون، نقاتل من أجل أفكارنا، ونموت من أجل أحلامنا.

واكتشفت السوريين الذين يعيشون في المخيمات والغرف الصغيرة والمساكن المستحدثة. وهم أيضاً صابرون. أنا عشت الحرب الأهلية في لبنان، وكان منزلي يقع على خط تماس. شهدت قريتي مجزرة من مجازر حرب الجبل. أعرف اشخاصاً خطفوا وتألّموا وماتوا. لكن لا أعتقد أنني رأيت عذاباً مثل ذلك الذي أراه في مخيمات النازحين في لبنان، ولا رأيت مثل هذا الصبر.

من حولي من لا يشاطرن الرأي. من حولي من لامبالاته تمنعه من التركيز على غير عبء اللاجئين، وتراجع فرص العمل، والتوترات الأمنية، وتداعيات النزاع على بلدنا. من حولي يتملكه الخوف، الخوف من التطرف، الخوف من الفوضى، الخوف من الآخر، إلى درجة ضياع الإنسان الذي فيه.

لكن ممن هم حولي أيضاً ثمة من تصالح مع نفسه ومع الماضي، من يدرك أن الجريمة ليست سمة شعب وجنسية، ويعرف كيف يفصل بين الإنسان وعمل الإنسان... من يخجل من إجراءات على الحدود يدفع ثمنها أناس يتشبثون بالحياة.

من حولي من يحب لبنان، من دون أن يكره كل ما عداه...

لذلك لا أشعر بالإحباط، ولا أياس.

فالسلام بينه الحالمون، السلام بينه الصابرون...

أعترف...

قبل الحرب، لم أكن أعرف سوريين كثيرين. وأحزن لأنني لم «أكتشفهم» إلا بسبب الحرب.

أستدرك وأصحح: كنت أعرف وأتابع أولئك الذين كنا نسميهم «المثقفين السوريين»، والذين تعرّفت عليهم من خلال صفحات «ملحق النهار». لكن بالنسبة إليّ، لم يكونوا «سوريين»، كانوا من تلك الشريحة من الناس التي لا تنتمي إلى أي بلد أو أي جنسية. شريحة تقول كلمتها، تحرك الضمائر، وتمشي.

بعد الحرب، ومن خلال عملي الصحافي واتصالاتي مع سوريين في الداخل، اكتشفت أبطالاً كثيرين: هم أولئك الذين لم تفسدهم الحرب، ولم ينل منهم التطرف، ولم يحطّمهم الحقد.

في لبنان، تعرّفت إلى سوريين غيرهم. وأجد لذة حقيقية في أن أراقب أصدقاء وزملاء «يكتشفون» بدورهم السوريين، وأن أستمع إلى تبادل تأخر كثيراً: حول العادات والتقاليد، حول السياسة، حول الأطباق اللبنانية والمطبخ السوري، حول المذاهب والأديان، حول بيروت وشارع الحمرا...

واكتشفت مثقفين كثيرين بينهم، ليس بسعة معلوماتهم فحسب، بل بتواضعهم، بعفويتهم، بتحفظهم، باختيارهم لكلماتهم عندما يتحدثون عن تاريخ العلاقات بين وطننا ووطنهم. هم مثقفون بتهذيبهم، بصوتهم الخافت، بصبرهم على كل التمييز والصعوبات التي يعانون منها في لبنان.

أعترف... كنت اختزلت كل سوريا وكل شعبها بذاك الجندي الذي كان يوقفني على حاجز في «قريتي» وفي «بلدي»، ليفتّش السيارة ويطلب أوراق، فأجيبه بتمرد، فينتقم بإطالة وقت التفتيش.

في عقلي الباطني، تماهى كل السوريين مع «قوات الردع» التي «استضفناها» في منزل عمّي في الطابق العلوي فوق بيتنا، فتحوّلت فجأة إلى قوة احتلال.

ولم يكن ينقص تلك الصور في ما بعد، إلا الشعور المؤلم بالاضطهاد والعجز نتيجة ممارسات القمع التي كانت تقوم بها الأجهزة الأمنية اللبنانية في ظل وصاية النظام الأمني السوري، والتي شملت الإعلاميين... فبسببها غادرت لبنان، وابتعدت عن عائلتي، زوجي وأولادي، أهلي وكل من أحب.. بحثاً عن استقرار ومساحة حرية وكرامة عيش.

يوم قامت الثورة في سوريا، سقطت كل أفكار السابفة. يوم بدأت الحرب - ويشهد زملائي على ذلك - صرت سورية. قبل وقت طويل من ابتكار عبارة (أنا شارلي)، كنت أردّد لمن يريد أن يسمع (أنا سورية).

أخبار سوريا الجميلة أكتبها بشغف وحبّ. مآسي سوريا تسحقني، تسكنني، لا تفارقتني. الجغرافيا السورية حفظتها: أكاد أعرف إسم كل قرية ومدينة، وأحبّها كلّها.

اليوم، أرغب من كل قلبي بأن أزور سوريا.

اللاجئون الفلسطينيون من سوريا... المأساة مضاعفة

ثائر غندور

لا يختلف اثنان من المقيمين في لبنان (لبنانيين وسوريين وغيرهم)، على أن اللجوء السوري يُعدّ أبرز التحديات التي يواجهها البلد. وتكثر الأحكام المسبقة المتعلقة بهؤلاء اللاجئين، مثل اتهامهم بأنهم مسؤولون عن ارتفاع مستوى الجرائم، وهو أمرٌ غير صحيح.

على هامش هذا اللجوء، قضية تكاد لا تكون أقرب إلى القاص الخيالية. هي قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا، الذي تحوّلوا لاجئين مرة جديدة إلى لبنان. حملوا معهم كلّ ذكريات القهر المتراكمة منذ النكبة عام 1948، ليجدوا أن القهر يُمكن أن يكون أكبر.

بدأ اللجوء الفلسطيني من سوريا إلى لبنان، في نهاية عام 2012، مع بدء معركة مخيم اليرموك في العاصمة السورية دمشق. ثم ارتفع العدد تدريجياً ليصل إلى ثمانين ألفاً في الأشهر الأولى من عام 2013، ثم ينخفض تدريجياً ليصل إلى نحو 44 ألفاً في نهاية عام 2014 بحسب أرقام «الأونروا». أكثر من نصف اللاجئين أتوا من مخيم اليرموك، ولجأ معظمهم إلى صيدا في جنوب لبنان، وتوزع الباقون على بيروت وصور والبقاع وشمال لبنان، حيث توجد مخيمات للاجئين الفلسطينيين.

وشكّلت الإجراءات التي اتخذها الأمن العام اللبناني السبب الأبرز لهذا التراجع، إذ بدأ منذ الفصل الثاني من عام 2014 باتخاذ سلسلة من القرارات ثم التراجع عنها، وكان أبرزها الطلب إلى شركات الطيران العالمية عدم نقل أي لاجئ فلسطيني (يقيم في سوريا) إلى لبنان من أي بلد في العالم، وبغض النظر عما يمتلكه من أوراق. ثم منع الأمن العام دخول الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، كما شدّد إجراءات تجديد الإقامة للموجودين هنا، وقُلصّ مدة هذه الإقامة. وانتهى الأمر بفرض الحصول على تأشيرة دخول مسبقة (شروطها تعجيزية). ولم تكن هذه الإجراءات كلها مكتوبة، بل ان عدداً منها أبلغ به الفلسطينيون عند النقاط الحدودية شفهيّاً، ومن دون أي وثيقة رسمية. وقد أدت إلى فصل عدد من العائلات بين لبنان وسوريا، ودفعت بالعديد من هؤلاء اللاجئين إلى اعتماد التهريب بحراً إلى أوروبا، مع كل ما يحمله من مخاطر.

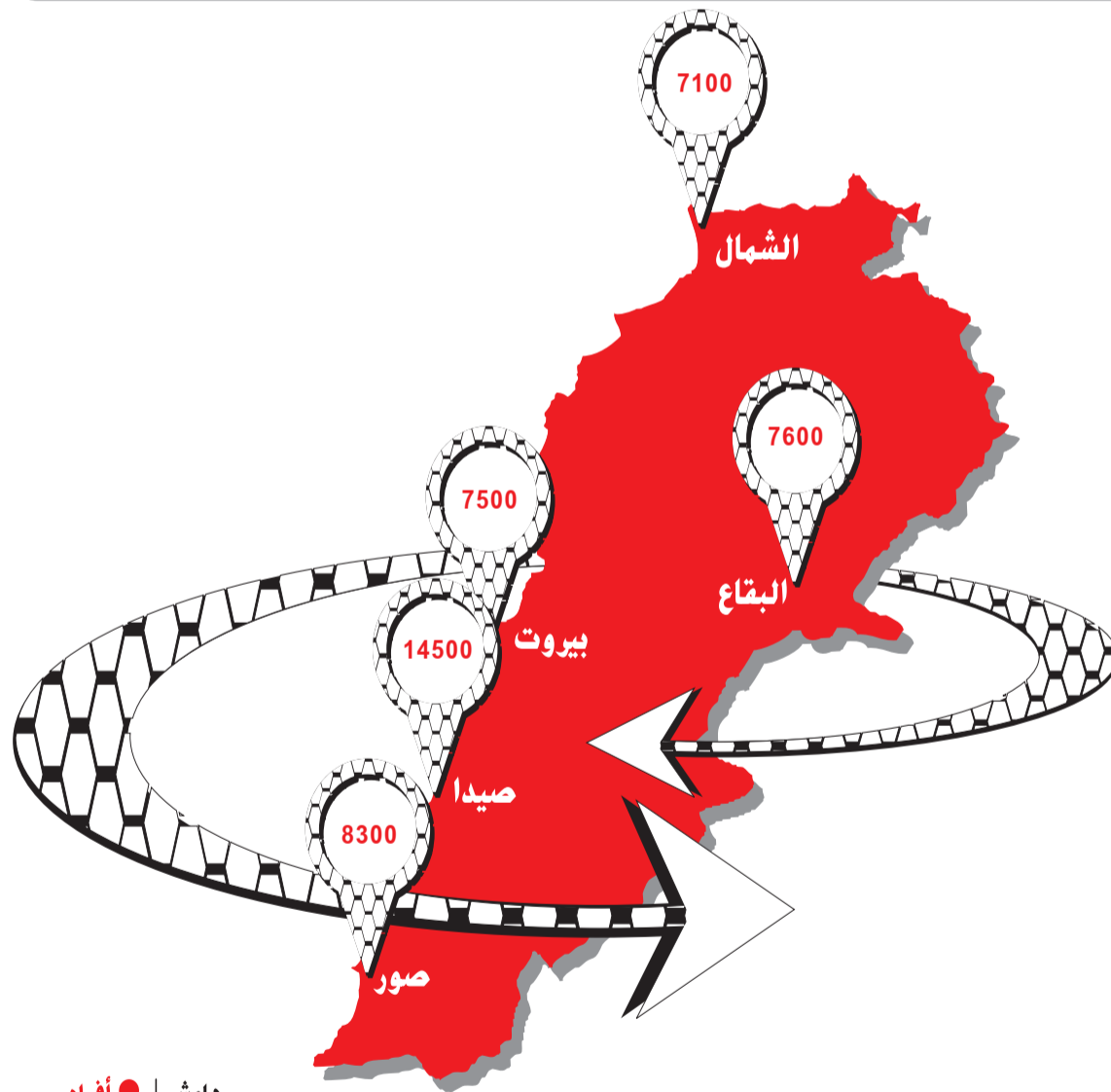
كما أعاد الأمن العام عدداً من الفلسطينيين إلى سوريا قسراً، رغم الخطر على حياتهم. وسُجّلت حالات إنسانية صعبة بسبب ذلك، منها على سبيل المثال السماح بدخول بعض النساء من دون أطفالهن، لأن النساء سوريات، أما الأطفال فهم فلسطينيون لاجئون في سوريا، كون الآباء فلسطينيين. كذلك مَنَعَ ذوي اللاجئين المتوفى أبو علي رمضان من تسلّم جثته ودفنها، حتى حصلت تدخلات لبعض القوى الفلسطينية للسماح لأحد أبنائه بالدخول.

في البداية، أقام القادمون من سوريا لدى أقاربهم في مخيمات لبنان للاجئين الفلسطينيين، لكن ارتفاع عددهم دفع ببعض العائلات إلى استئجار بيوت أو كراجات في المخيمات لتقيم فيها. وتراوحت بدلات الإيجار بين 200 و700 دولار أميركي بحسب الحجم. كما أقامت بعض الجمعيات الأهلية مراكز لاستقبال اللاجئين الجدد في المخيمات، رغم الاكتظاظ السكاني فيها. وتولّت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» مسؤولية الفلسطينيين القادمين من سوريا، وليس مفوضية شؤون اللاجئين كما هي الحال بالنسبة إلى اللاجئين السوريين.

في البداية، دفعت «الأونروا» 100 دولار أميركي لكل عائلة بدل إيواء شهري، إضافة إلى 30 دولاراً بدل طعام لكل فرد شهرياً. لكن في أيلول من عام 2014، أبلغت 1100 عائلة فلسطينية، من أصل نحو 12000 عائلة، وقف المساعدات المالية، بعد وضع «معايير الأهلية» من قبل «الأونروا». ولاحقاً قبل استئناف عدد من العائلات.

وعاملت «الأونروا» القادمين من سوريا، مثل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لجهة الخدمات الصحية. فهي تُغطي جزءاً من الفاتورة الصحية، خصوصاً لجهة الرعاية الأولية، ودفعت جزءاً من كلفة بعض العمليات الجراحية. لكن اللاجئين من سوريا، واجهوا مشكلة إضافية وهي ارتفاع

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في المناطق اللبنانية



هامش | ● أفراد

المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

إنفوغرافي: تريبز يارد

سعر الدواء مقارنة بالأسعار في سوريا، خصوصاً أن معظمهم بدون عمل. كما استوعبت «الأونروا» الطلاب القادمين من سوريا في مدارسها، لكن مشكلة كبيرة واجهت هؤلاء، وهي الاختلاف في المنهج التعليمي بين البلدين، وخصوصاً لجهة الاعتماد على اللغة الأجنبية في المواد العلمية في لبنان، في مقابل الاعتماد على اللغة العربية في سوريا، وهذا ما دفع بـ«الأونروا» إلى فتح اعتماد دوام «بعد الظهر» للفلسطينيين القادمين من سوريا، لعامين دراسيين، ثم قامت بدمج الطلاب في نصف مدارسها (7 من أصل 14 مدرسة) عن هذه الخطوة في العام الدراسي الحالي.

لل كلمات عيون وآذان وأرواح

فاتن حموي

كيف يمكن للكلمات لا تتجاوز الستمائة كلمة أن تغوص في معالجة انعكاسات الأزمة السورية على ظروف معيشة المجتمع اللبناني من الناحية الثقافية؟ في الوقت الذي ما زالت فيه علامات الاستفهام والتعجب متمحورة حول أحقية استخدام مفردة نزوح أو لجوء أو هجرة لدى الحديث عن السوريين الموجودين في لبنان.



إنها الإنسانية المنمّقة بندوات وتجمّعات غير مثمرة، وكتابات لم تنه عذابات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى اليوم، على الرغم من اختيارها أهم المفردات التي تحرك الضمائر أو تحييها من جديد. إنها فضيلة القول: «لنا شرف المحاولة بالتغيير ولو بالكلمة»، والحديث عن إنسان مات في ظروف مأسوية، يجعل القلب يعتصر والدمع ينهمر، ويمضي البعض إلى متابعة حياته وكأن شيئاً لم يكن، والبعض الآخر يقول هذا مناهض للإنسانية.

قد تغلي صورة الطفل الميّت في أفكار فلان أو علان، وتنسكب قصيدة تقشعر لها الأبدان، وتتحوّل لوحة قاسية مليئة بالدماء، وقد يجد فيها كاتب سيناريو موضوعاً لمسلسل أو فيلم، وهلمّ جراً. هي المأساة التي تجعل المثقف إمّا ينغمس في التركيز على الحزن في منتجه الثقافي أو يبتعد منه، ليرينا أن الفرحة ممكن، وأن الحياة تستمر، وأن المقاومة غير العسكرية مجدية ومهمة، وأن الحياة الثقافية يغنيها كل شعاع إنساني، ويدفع بمحيطنا إلى الأفضل عملياً لا افتراضياً.

الكلمات ليست صمّاء، بل لها آذان وآذان ولها أرواح إن أردنا لها هذا، وتبقى صمّاء إذا كان المراد لها أن تكون مجرد كلمات.

المثقف أن يُعطي صوت إنسانيته على ما عداها ليظهر جوهر ثقافته الحقيقية.

وكانني أدور في حلقة مفرغة لدى كتابة هذه الكلمات، وكأنّ تأكيد المؤكّد والذي لا لبس فيه هو ما أحاول كتابتها، فالمفاهيم التي يتحفظنا بها بعض المثقفين الإقصائيين لا تنتمي إلى مفهومي للثقافة. من هنا يحدوني التفكير في أنني لو قرأت كتاباً وجدته مهماً من دون أن أعرف اسمه، هل أغتبر رأيي لدى معرفة الاسم؟ وماذا لو سمعت عزفاً رائعاً على أي آلة موسيقية، هل ينتقص كون العازف سورياً من الاعتراف بإبداعه في العزف؟ وماذا عن الرسم والتمثيل والإخراج والنحت وأي فعل إبداعي آخر؟

عندما ينخر الفساد كينونة الإنسان، ترى المعايير منقلبة رأساً على عقب، وتطرح أسئلة تعيدك إلى أرذل صنوف الحياة. ترى تقريراً عبر شاشات التلفزة يضيء على طفل سوري تجمّد برداً، وتسمع أصواتاً تسأل «أين إنسانيتكم أمام هذا المشهد المأسوي؟»، وهنا نسأل أين كنا جميعاً أمام هذا الطفل وأمام من لم يجد مأوى ومأكل قبل وصول دوامة العواصف إلى لبنان؟

إنها الإنسانية المتجلىّة بإطلاق المواقف، لا بالبحث عن حلول للمشاكل كل بحسب ما أوتي من وعي وقوة وجميعنا بتضافر جهودنا.

تنصبّ جلّ مشكلات اللبنانيين في ابتعاد غالبيتهم من البحث عن نقاط مشتركة بينهم، لا بل هم يمعنون في دق الأسافين بين بعضهم البعض على أكثر من صعيد، ويطلقون شعارات ضد الكراهية والحقد والعنصرية، ولكنهم قليلاً ما يقرنون أقوالهم بأفعالهم. فما بالكم بنظرة اللبنانيين تجاه السوريين؟ لكن مهلاً، من العار أن يتم الحديث عن اللبنانيين وكأنهم عجيبة واحدة من قيم ومبادئ وهم ليسوا جميعاً كذلك في التعاطي الإنساني مع أي شخص لا يحمل الهوية اللبنانية، ومن العار أيضاً الحديث عن السوريين وكأنهم ماركة مسجّلة تذكر بممارسات الجيش السوري قبل العام 2005، والمشكلة الأساس هي في وعي معنى كلمة إنسانية.

من البديهي أن يتأثر المجتمع اللبناني بشكل إيجابي من الناحية الثقافية من خلال أي تجربة ثقافية تعرض أو تنشر، ومن أهم أدوار المثقف هو فتح الآفاق أمام كل متلقف لمنتوجه الثقافي، واستمزاج الآراء والنهوض بالمجتمعات ونشر الوعي. من هنا فإن كل إضافة إلى المجتمع الثقافي اللبناني هي ثراء له.

بالعودة إلى كلمة إنسانية، فإنّ التعاطي مع أي إنسان يكون من خلال عدم إطلاق أحكام مسبقة تجاهه، وعدم وضعه في دائرة الاتهام على أساس لونه أو عرقه أو دينه أو طائفته أو جنسيته الخ، ويجب على

استجابة لبنان للأزمة السورية..

تدخل الأزمة السورية عتبة عامها الخامس، مع وصول عديد السوريين الفارين في لبنان إلى نحو مليون ونصف المليون نسمة، بينهم مليون و200 ألف لاجئ مسجل في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وقد أعلنت في السرايا الحكومية أمس خطة لبنان للاستجابة للأزمة، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة في لبنان، بحضور رئيس الحكومة تمام سلام ونائب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومتسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان والشؤون الإنسانية روس ماونتن.

أشاد الخطباء بتعاونهم وجهودهم المتبادلة، باستثناء الإشارة إلى ضعف استجابة المجتمع الدولي للمخ لطلبية حاجات اللاجئين، حيث لم يتأسن إلا 41 في المئة من مجمل المبالغ التي طلبتها المفوضية وشركاؤها عن العام الجاري. لم يتحدث أحد عن الإخفاق في إدارة الأزمة والاستجابة لحاجات المجتمعين اللاجئين والمضيف، سواء نتيجة التخطيط الرسمي اللبناني وعدم وضعه استراتيجية وخطة منذ اندلاع الأحداث في سوريا من جهة، وعلى خلفية الانقسام السياسي الحاد في البلاد من جهة ثانية، وعدم التزام الدول المانحة الدولية والعربية بإيفاء بالتزاماتها المالية المطلوبة، وعدم تقاسمها مع لبنان عبء العدد الهائل للاجئين المتدفقين إلى ديار جازهم المازوم أصلاً. الأمران اللذان أديا إلى قهر ونقص كبيرين في الخدمات المقدمة للمجتمعين اللاجئين والمضيف، وعدم القدرة على إدخال أكثر من عشرين في المئة من التلاميذ السوريين إلى المدارس وسط مشاكل كبيرة، وكذلك ترك النساء والفتيات السوريات عرضة لممارسات تصل إلى حد الاتجار بالبشر. هذا ولم نتحدث عن كيفية صرف الأموال والعهد الحاصل وحجم المبالغ التي تصل إلى اللاجئين أنفسهم.

الملف الثقيل

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء سوى بعض المشاريع التي استهدفت بعض البنى التحتية المستهدفة. أما بعض الأموال التي وصلت إلى الهيئة العليا للإغاثة عبر بعض الدول الصديقة فقد تبخر بعضها في ملفات ما زالت مجال تحقيق في الغطاء اللبناني. وإذا كان لبنان قد نجح أخيراً في تغيير السياسة المعتمدة في الاستجابة للأزمة السورية، فالمجتمع المضيف في صلب الفئات المستهدفة، فإن السؤال الأهم معلقاً على مدى استجابة الدول المانحة لهذا النداء الدولي وفقاً للمعايير الكبيرة.

يقول خدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوكا رندا له السفير، إن لبنان نظم الأمم المتحدة بطلقون معاً نداء لجمع مليارين ومئة مليون دولار في استجابة التي أطلقت في السرايا، ويصف المبلغ بـ«الأكبر» الذي نظمته الأمم المتحدة نظراً للوضع الاستثنائي والخطر جداً في لبنان. لأن بلدهم حائل هذا الكم الهائل من اللاجئين.

يؤكد رندا، إن الحد نتيجة الملف الثقيل لهذا النداء، السهم على



الخطة التي أطلقت أمس من السرايا الحكومية تملد على سلفين وتخدم اللاجئين وللجتمعات المضيفة

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم لمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

هي الخطة الرسمية الأولى التي تعلن من السرايا وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

التي ستقوى التنسيق الرسمي بقيادة تنفيذ الخطة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة مشيراً إلى أن 36 في المئة من المبلغ المطلوب سيستخدم

للمشاريع البنى التحتية والخدمات والصحية والتعليمية و60 في المئة للمؤسسات الإنسانية للاجئين والمغتربين في القطاع الأهلي.

ويشير فرباس إلى أنها الخطة الأولى التي يمدّها لبنان بالشرف بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة، بعدما بقي لبنان على مدى أربع سنوات شريكاً لا يمتون على الأموال التي تصل إلى المفوضية وتذهب إلى مشاريع يتم تنفيذها مع شركاء دوليين ومحليين، فيما لا يصل إلى المؤسسات الرسمية ومنشأتها شيء.

ليك.. هلق يا
تخلصوا قراية المقال
شو بدنا نلعب؟

وراء ماونتن
الاكتفاء باليه
دعم المؤسسات

أكد رندا
والجتمعات
وستكون بلا
الشؤون والد
وتغند اله
الخدمة حيا
الخدمية
شخط ودعم
وطولية الأم
الجزء الأكبر
لقرأ أيجيها
ورأي رندا
لبنان فرباس
وكشفت
الخطة عامر
ولي الم
حدودية
للصحة
والصحة
في لبنان
مستشار
وستعمل
الإنسانية
واللبنانية

عمل بصري لـ أمل كعوش

مشاهدات سورية من البقاع

قدمنا إلى لبنان في العام 2013 هرباً من الحرب الدائرة في بلدنا الحبيب، ومن الدمار الذي عم معظم المناطق السورية.

الأمر الإيجابي في المخيم هو الشعور بالأمن والأمان الذي كان ينقصنا، وهذا جيد جداً.

ولقد تعرّفنا على أناس جدد هنا، وهم أناس طيبون أصبحت أحبهم كثيراً، وتجمعت بهم علاقة

متينة ومميزة إلى درجة شعورنا وكأننا عائلة واحدة.. والذي هو «شاويش المخيم» وهذا أمر

يسعدني ويشعري بالاعتزاز والفخر، كونه هو من يقوم بمساعدة الوافدين الجدد، ومحاولة تأمين

كل حاجاتهم المعيشية (الخيم، الأغطية، الملابس، بعض المواد الغذائية...)، وطبعاً قدر المستطاع.

وبالرغم من كل الظروف السيئة التي حصلت معي أمور إيجابية عدة، مثل العمل في الأراضي الزراعية في

سهل البقاع الغربي، في سبيل تأمين «لقمة العيش الحلال» لي ولعائلتي في ظل الأوضاع الصعبة التي يواجهها

الجميع، وخصوصاً مع ازدياد عدد اللاجئين السوريين. هذا بالإضافة إلى أنني تعرّفت إلى العديد من اللبنانيين.

ولكن أريد أن أصوّب على جوانب سلبية عديدة يشكو منها اللاجئون، فعلى سبيل المثال تبرز قضية الإقامات

الممنوحة لنا من قبل جهاز الأمن العام اللبناني حيث أصبح لزاماً علينا دفع مبلغ 300000 ليرة لبنانية كل

سنة أشهر، هذا عدا الإجراءات التطبيقية للحصول على الإقامة والتي تجربنا على الوقوف والانتظار لفترة

طويلة تصل أحياناً إلى يومين أمام مراكز الأمن العام لإنجاز المعاملات، وذلك بسبب الزحمة الكبيرة.

ولكن، والحق يقال، إننا نلقى معاملة حسنة من قبل اللبنانيين مع أنهم لديهم مشاكلهم أيضاً.

عبدالله شلاش

عبد الخلف

إن الحياة في لبنان صعبة جداً، ولكن برغم ذلك نعيش في المخيم يداً واحدة، الكل في خدمة الكل، والجميع يتشاركون في مواجهة الصعاب ومساعدة الضعيف والمحتاج... ونحاول دائماً نسيان مأساتنا المتواصلة، والخروج من وحول ومرارة الحياة. وأذكر هنا حفل زفاف شقيقتي التي ارتبطت بشخص لبناني وهي في طور الحصول على الجنسية اللبنانية، وهذا الأمر جميل جداً ويفرحني كثيراً.

وبالرغم من كل ما نعانيه في هذا المخيم، أشعر بسعادة كبيرة لكوفي تعرّفت هنا إلى العديد من الأشخاص الذين دخلوا قلبي، وأنا فرحة بهذه العلاقة الاجتماعية معهم.

أتمنى فقط لو أستطيع أن أرجع إلى مقاعد الدراسة كما كنت أعيش في سوريا الحبيبة.

أسماء الكريم

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسان يوسف

خط: بناء السلام خليل ماجد

خط: حسان يوسف حسين ماجد

لمزيد من المعلومات
مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70
www.lb.undp.org

Find us on: facebook UNDP Lebanon

يعمل «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي بطريقة تشاركية مع الشباب والمدرسين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجالس البلدية والإختيارية والقيادات المحلية.

المضيقة ومن أجل تخفيف حدة التوترات المتزايدة حديثاً في البلاد، يعمل المشروع على تعزيز قدرات مختلف فئات المجتمع من قيادات محلية ومدرسين وإعلاميين ومجتمع مدني، على إدارة هذه الأزمة وبناء السلام والتعامل اللاعنفي مع النزاعات ومساندتهم من أجل تطوير إستراتيجيات بناء سلام متوسطة وطويلة الأمد.



من الشعب الياباني
From the People of Japan



شعوب متمكنة
أمم صامدة